# الشباب في العراق: طبيعة وخصائص الدور والوظيفة في إطار مفهوم التنمية البشرية

أ. م. د. عماد عبد اللطيف سالم*
أكاديمي وباحث من العراق

* تدريسي ـ كلية اقتصاديات الأعمال ـ جامعة النهرين

## مقدمة

هناك إدراك متزايد لقضايا الشباب من قبل مختلف مستويات صنع القرار والسياسة في العراق. وينطوي هذا الإدراك على معرفة أهمية وخطورة الدور الذي يمكن لهذه «الفئة الاجتماعية» أن تمارسه (سلباً أو إيجاباً) فيما لو توفرت لها الفرص والبيئة المناسبة، أو (على العكس من ذلك) إذا تفاقمت أمامها حدّة التحديات والمشكلات التي تمنعها من ممارسة هذا الدور.

ورغم تزايد الاهتمام بقضايا الشباب بعد العام 2003، إلا أن مشاريع تمكين الشباب وإدماجهم، ومنحهم المكانة المطلوبة في عملية التنمية (بما تتضمنه من أولويات وخطط واستراتيجيات)، ظلت تصطدم على الدوام بعقبات العنف وعدم الاستقرار السياسي والانقسام المجتمعي. وأدت هذه التحولات بالضرورة إلى تشظي الشباب أنفسهم كـ(فئة اجتماعية)، وتحول معظمهم إلى جزء من آليات الصراع في المجتمع الكبير، الذي فقدوا تدريجياً استقلاليتهم فيه، وفقدوا معها قدرتهم على المشاركة الفاعلة في تغييره لصالحهم.

في ظل هذه البيئة تفاقمت مشاكل الفقر والتهميش، واتسعت الظواهر السلوكية الانحرافية، وارتفعت معدلات الطلاق والانتحار، وازداد عدد نزلاء السجون وتحولت مشاكل الشباب (الممتدة والموروثة من عقود سابقة من الفشل والحروب المتعاقبة وعمليات التغريب والتدجين السياسي المنظم)، إلى مشكلات مركبة. ووجد مئات الآلاف من الشباب أنفسهم عاطلين فجأة، فانتقلوا من خندق إلى خندق، في مفارقة نوعية لا يمكن لها

أن تتناغم أبداً مع الإيجابيات التي يفترض أنها مصاحبة لأي تغيير، وخاصة إذا كان هذا التغيير ينطوي على إسقاط نظام قمعي شمولي، وإقامة نظام ديمقراطي تعددي بدلاً عنه.

وفي بلد يشكّل فيه الشباب نسبة عالية من الهرم السكاني، فإن نجاحاتهم أو إخفاقاتهم وثقافتهم وأنماط سلوكهم ستطبع المجتمع كله بطابعها الخاص. أن الهيمنة الذكورية وسطوة الكبار واحتكار قوة السلطة قد تؤجل، ولكنها لن تمنع، العواقب الوخيمة المترتبة على تجاهل قضايا هذه الفئة، وتطلعاتها المشروعة، ونزعتها الطبيعية إلى التغيير، خاصة وإنها تمتلك جميع الوسائل اللازمة، بما في ذلك العنيفة منها.

إن هذا البحث يتوجه إلى الشباب في العراق، على أنهم شركاء أساسيون في التنمية وهم العنصر الرئيسي فيها، وهم قوة التغيير المطلوبة لإنجازها، والعامل الأساسي في استدامتها. ويهدف إلى مقاربة موضوع الشباب في العراق، ودورهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من منظور يتم العمل فيه على دراسة وتحليل حالة التناقض أو التوافق بين حجم هذه الفئة الكبير في المجتمع العراقي، وبين القيود والمحددات التي تعمل على تحجيم دورهم الطبيعي في إعادة بناء بلدهم في جميع المجالات، ودورهم القيادي في تنميته وتطوره مستقبلاً.

**في بلد يشكّل فيه الشباب نسبة عالية من الهرم السكاني، فإن نجاحاتهم أو إخفاقاتهم وثقافتهم وأنماط سلوكهم ستطبع المجتمع كله بطابعها الخاص.**

**لا سيّما** وإن أهمية دور الشباب كـ «فئة عمرية» في عملية التنمية في العراق، لم تكن نتيجة لتحولها إلى «فئة اجتماعية» ذات خصائص «فئوية نوعية» ضمن فئات المجتمع الأخرى، بل كانت مقترنة فقط بالحجم الكبير لها كـ «فئة عمرية» ضمن هذا المجتمع. ولهذا لم يتمكن الشباب من رسم وصياغة الأولويات المحدِّدة لأهداف وطبيعة هذا الدور، بل اندمجوا كـ"فئة عمرية»، وتماهوا ضمن المجتمع العراقي الكبير، بكل انقساماته وصراعاته وولاءاته، ولم يتمكنوا من صياغة دورهم الخاص بهم، ضمن هذه العملية.

وعليه فإن هذا البحث سيتبنى منهج «التنمية التضمينية الشاملة»، إذ لا معنى للآراء التي تربط بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية من جهة، ونتائج التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، إذا ما نظر إليها خارج

السياق التاريخي والمؤسسي للدولة، والمجتمع، وخاصة بالنسبة إلى ديناميكيات النمو والتوزيع والتغير الهيكلي.

**أن العلاقة بين المؤسسات والسياسات الاقتصادية والتنمية البشرية تتسم بالتعقيد.**

مما يعني أن العلاقة بين المؤسسات والسياسات الاقتصادية والتنمية البشرية تتسم بالتعقيد، وبات التفكير فيها يتضمن مستويات عدّة: إحصائية وتاريخية ونظرية وسياسية وأيديولوجية (ثقافية).

## المبحث الأول
## الشباب: طبيعة وخصائص الدور في ظل المتغيرات الجديدة في العراق

### أولاً: متغيرات البنية الاقتصادية والاجتماعية

لقد وفرت المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة في العراق، إضافة إلى التقدم الذي شهدته وسائل الاتصال الحديثة، فرصاً لا تعوض للشباب لبلوغ النضج، وتحديد الأولويات وتحقيق الطموحات في سن مبكر نسبياً مقارنة بالأجيال السابقة.

غير أن العديد من التحديات قد تفاقمت أيضاً. فلم تتحقق الكثير من الاحتياجات الأساسية لفئة الشباب (وخاصة العاطلين منهم).

واتجه البعض من هؤلاء العاطلين (الشباب الخريجين) للعمل في ظروف غير لائقة ومهينة للكرامة البشرية (كجر عربات الحمل، أو العمل في الأنشطة غير الآمنة وغير المضمونة في قطاع العمل غير الرسمي). وعجز آخرون عن الزواج وتكوين أسرة، بينما اصطدمت الشرائح المتعلمة منهم بمحدودية فرص المشاركة بفعالية في التنمية، أو صنع القرار، أو تبوء مناصب قيادية في الإدارة التنفيذية، أو الترشح للبرلمان. ومع عدم الاهتمام الجدي للحكومات المتعاقبة بوضع سياسات وخطط وبرامج النهوض بالشباب موضع التنفيذ وضعف الدور التشريعي والرقابي لمجلس النواب في متابعته لهذه الموضوعات، فقد زادت مشاعر الإحباط وتنامت النزعة إلى إيجاد بدائل متطرفة للخروج من هذا المأزق.

**البعض من هؤلاء العاطلين (الشباب الخريجين) للعمل في ظروف غير لائقة ومهينة للكرامة البشرية.**

إن أوضاعاً كهذه قد تقوض إيجابيات تفاؤل قسم كبير من فئة الشباب بما يحمله مستقبل بلدهم من فرص وإمكانات.

مما يتطلب وضع الشباب وقضاياهم كهدف أساسي للاستراتيجيات الوطنية المستقبلية.

**«الشباب» في العراق لا يزال مجرد «مرحلة» محددة بعمر معين. وهذه المرحلة التي تم اختزالها إلى «فئة عمرية».**

ويفترض بهذا التناقض أن يزداد ويترسخ بمقدار ما يكون المجتمع محافظاً وتقليدياً بالمعنى الاجتماعي. وبمقدار ما يكون التناقض كبيراً، بمقدار ما تزداد عناصر التأزم في العلاقة بين الشباب (كمكون اجتماعي ذو سمات خاصة) وبين المجتمع (بمكوناته الأخرى). وهو ما سيحدد السمة الخاصة لصراع الأجيال في كل مجتمع.

ومن هنا كان اهتمام مؤسسات الدولة العراقية بقضايا هذه الفئة العمرية يتركز على الحد من دورها السلبي وليس الاستفادة من دورها الإيجابي. بعدها «فئة اجتماعية»، ينبغي أن يكون لها دورها الحاسم في بناء الحاضر ورسم المستقبل.

إن «الشباب» في العراق لا يزال مجرد «مرحلة» محددة بعمر معين. وهذه المرحلة التي تم اختزالها إلى «فئة عمرية»، لم تتحول إلى ظاهرة اجتماعية» ضاغطة ومؤثرة بعد. وترتبط هذه الصيرورة «الانتكاسية» للدور والوظيفة، بثقافة المجتمع العراقي، وتداعيات القيم السائدة فيه.

## ثانياً: الشباب وتحديات البنيّة الاجتماعية

### 1 ـ الشباب في العراق وظاهرة صراع الأجيال

لا يتمكن الشاب من تأكيد ذاته في عضوية اجتماعية تامة في العراق، لأن الثقافة السائدة لا تمنح العضوية التامة والفاعلة إلا للكبار. ففي بداية مرحلة الشباب يبحث الإنسان عن دليل ومرجعيات لصياغة فرديته وتنظيم سلوكه. غير أن إخفاق نظام التعليم (بسبب اقتصاره على الاهتمام بالعرض المعرفي ـ التلقيني في المقام الأول) سيكرس أزمة الاختيار لدى الشباب، ويفاقم من قلقهم، ويكرس افتقارهم إلى الوضوح والمهارة اللازمين للانخراط في الحياة الاجتماعية بإيجابية ونجاح. وهكذا لا يجد الشاب أمامه غير مجريات الحياة اليومية، يخوض غمارها بالتجربة والخطأ. وسيتصرف كما تتوقع منه المجموعة المرجعية المهيمنة في محيطه الصغير (وهي أقرانه في هذه الحالة).

**إخفاق نظام التعليم (بسبب اقتصاره على الاهتمام بالعرض المعرفي ـ التلقيني في المقام الأول) سيكرس أزمة الاختيار لدى الشباب.**

**الفوضى العنيفة التي عاشها العراق كانت تعبيراً عن تناقض صارخ بين القيم والمثل العليا، وبين قيم الوحدات الاجتماعية.**

وستحدد «مرجعية الأقران» هذه اتجاهات الحراك الاجتماعي والسياسي للشاب فيما بعد. أي أن السلوك الفردي للشاب لن يكون ذاتياً، بل سيكون مجرد امتثال لقواعد النمط المهيمن ضمن هذا النطاق. وسيتم اكتساب وتأكيد العضوية الاجتماعية واستعراض الجدارة القيادية للشاب عن طريق هذا الامتثال حصراً.

ويمكن للتنشئة الأسرية وبيئة التعليم ومنظومة القيم أن تجتمع كعناصر تمكين للشباب، وبما يساعدهم على استكمال بناء شخصيتهم وخبراتهم، وصناعة مستقبلهم، عوضاً عن الامتثال الدارج للمحيط الصغير الذي يعيشون ضمنه وفي أطاره.

أن نزعة «الانسجام مع الدارج والامتثال له، تخدم الاستقرار المجتمعي. وتعزز «تدجين» الشباب لخدمة أهداف ومصالح سياسية وسلطوية معينة. وهو وضع لا يخدم مصالح الشباب، ولا قضاياهم الرئيسة بالتأكيد.

وثمة اعتقاد سائد على نطاق واسع، بأن السلوك الذي أضعف فرص الأمن والاستقرار والتنمية في العراق، هو أداء الشخصية المسكونة بأمراض التنشئة، وإن الفوضى العنيفة التي عاشها العراق كانت تعبيراً عن تناقض صارخ بين القيم والمثل العليا، وبين قيم الوحدات الاجتماعية الصغرى الموبوءة بأمراض التنشئة، والتي تجعل حياة الشخص مسخرة بالكامل لتمثيل رغبة جامحة في أزاحه «الأخر»، ومحاطة في ذات الوقت بمظاهر إحباط متعددة، لعدم التمكن من أزالته.

أن الميل للانسجام والولاء والانتماء لهوية وطنية جامعة هي من عناصر الشخصية الفردية، التي يقوم عليها الاستقرار والنظام العام وسيادة القانون. وفي ظل الانقسام القائم حالياً، تم تعطيل الوظيفة الإيجابية لهذه الشخصية، بل وتحويلها واستخدامها كمصدر للعنف ومناهضة الاستقرار وعلى نطاق واسع[1].

(1) أحمد ابريهي. ورقة خلفية في التقرير الوطني للتنمية البشرية/ العراق/ 2014).

## 2 ـ الشباب في العراق، والاستبعاد متعدد الأبعاد

**يتعرض الشباب في العراق لاستبعاد متعدد الأبعاد. فهُم يعانون من الفقر والبطالة والممارسات التمييزية.**

يتعرض الشباب في العراق لاستبعاد متعدد الأبعاد. فهُم يعانون من الفقر والبطالة والممارسات التمييزية. وأفضى ذلك إلى فقدان البعض منهم لأيمانهم بإيجابيات التغيير،

وعدم ثقتهم بما تتيحه بعض الممارسات الديموقراطية من فرص وإمكانات للمشاركة والتمكين.

ومع فشل الدولة في بناء أو توصيف نظام اقتصادي حديث، وفي تنويع النشاط الاقتصادي (وهو ما سيتم تناوله في هذا البحث ضمن تحديات البنية الاقتصادية)، فإن الاستبعاد الثقافي (المعرفي) والسياسي والاجتماعي للشباب، أصبح أيضاً سمة غالبة من سمات الحياة المجتمعية وآلياتها وهياكلها في العراق.

وأقترن هذا الاستبعاد (الاقتصادي ـ الاجتماعي) بمظاهر متعددة لـ «الاغتراب» الثقافي والمعرفي والمفاهيمي، الذي أفصح عن نفسه في العراق بعدم إدراك الشباب لهويتهم وطبيعة انتماءاتهم، وللدور (المباشر، وغير المباشر) الذي تمارسه القيم والمؤسسات المتنفذة، وتفرضه عليهم وتحدده طبيعة ودرجة استجابتهم للتحديات التي تواجههم، ولكيفية اغتنامهم للفرص المتاحة لهم في جميع المجالات.

**3 ـ الشباب وموضوع «الهوية» في العراق**

أن طبيعة الإشكالية السياسية (وبالنتيجة الدستورية والقانونية) التي يواجهها المجتمع العراقي في مرحلته الراهنة، هي إشكالية العلاقة بين الهوية الوطنية والهويات الفرعية. وتكمن أهمية هذا التحديد في خطورة التوظيف السياسي لما يسمى في دراسات ما بعد الحداثة بـ «السرديات الاجتماعية»، (وهي مجموعة من القيم والمعاني والتصورات التي يشاطرها الأفراد المنتمون لجماعة معينة، والتي تشكل مجموعة من القيم والمعاني والتصورات عن الماضي أو المستقبل)، وذلك عن طريق سعي البعض لتنظيم سلطتهم، وتوجيه طاقات الجماعة المفترضة للصراع مع الخصوم السياسيين. ويؤدي هذا التوظيف في الغالب إلى سلوكيات تدميرية أو إلى ممارسات إقصائية وتمييزية، ولشرعنة تغليب فئة على أخرى، حتى داخل الجماعة ذاتها.

وهناك ارتباط مهم بين «الهوية» والتنشئة الاجتماعية للشباب. ففي المجتمعات ذات التقاليد الأبوية الذكورية، كالمجتمع العراقي، غالباً ما تسود النظرة إلى الشباب بوصفهم موضوعاً للضبط والتلقين، ونادراً ما يستقر النظر إليهم كـ «فئة اجتماعية» مستقلة، وقادرة على أنتاج ثقافتها الخاصة.

وعبر تنشئة الشباب (وفق هذه النظرة)، يحقق المجتمع الأبوي ما يسمى بعملية «إعادة الإنتاج الاجتماعي Social Reproduction، التي تمثل الضرورة بالنسبة لديمومة الجماعة. ولأن هذه العملية تحدث وفق قواعد سلطوية لا تسمح بمجال للمبادرة فإن تنشئة الشباب ـ وبقدر أكبر الإناث، تقوم على سحق هوياتهم الذاتية، وقولبة شخصياتهم وفق قيم الجماعة[2].

(2) حارث الكرعاوي. ورقة خلفية للتقرير الوطني للتنمية البشرية 2014.

وفي مراحل الشباب الأولى (وتحديداً بين سن 14 ـ 24 سنة)، يصبح سؤال الهوية هو الهاجس الرئيس الذي يشغل تفكير الشباب، الذين يسعون إلى الارتباط ببنى أو مؤسسات أو تجمعات بديلة تؤكد استقلاليتهم الشخصية عن العائلة، وتملأ الفراغ الناتج عن دخولهم الحيز الاجتماعي الأوسع، كأفراد مستقلين، لا أطفال تابعين. ويحدث ذلك بشكل خاص في الطبقات التي غادرت أنماط الحياة التقليدية القائمة على التضامن القبلي أو الأسري، والتي كانت تنشئة الفرد فيها تخضع لإرادة شبه أحادية من جانب الجماعة القرابية. أما في المجتمعات الحديثة فقد دخلت عوامل جديدة في تشكيل عملية التنشئة، مثل المدرسة وأنظمة الاتصالات الحديثة والأعلام الجديد. ولم تعد العائلة أو الجماعة الأولية هي المصدر الأساسي (بل وحتى الرئيس) لقيم التنشئة المجتمعية.

**تنشئة الشباب ـ وبقدر أكبر الإناث، تقوم على سحق هوياتهم الذاتية، وقولبة شخصياتهم وفق قيم الجماعة.**

## ثالثاً: عملية التنشئة المجتمعية للشباب وتبلور هويتهم الوطنية في العراق

تواجه عملية تنشئة الشباب في العراق إشكاليتها الخاصة بها، والتي يمكن إيضاحها بما يأتي[3]:

(3) المصدر نفسه.

1 ـ إن الجماعات المهيمنة على أجهزة الدولة ـ السلطة كانت تتصرف بوحي من ولاءات غير حديثة، ورؤى إقصائية، تفكيكية، وتمييزية. وتزامنت هذه الازدواجية مع ازدواجية أخرى تعرض لها الأطفال والشباب. فبينما يتلقى هؤلاء دروساً وقيماً حديثة في المدرسة، كان الكثير منهم يتعرض لتنشئة مغايرة في العائلة أو المنطقة «المحلة» أو القرية التي يسكن فيها.

2 ـ الفجوة الواسعة بين الرواية التي يتعلمها الطلبة في المدارس عن بلادهم، وبين الرواية التاريخية (غير الرسمية) التي يتلقونها في محيطهم

الاجتماعي. أن الرواية المدرسية ـ الرسمية تعبّر في الغالب عن أيديولوجيا الفئة السياسية الحاكمة، وتحاول شرعنة استمرارها بالسلطة عبر قراءة التاريخ بطريقة تناسب مفهومها للوطن والمجتمع والهوية. وفي مجتمع متعدد الثقافات، كالمجتمع العراقي يصبح انحياز الدولة لرواية إحدى الجماعات (كما حدث قبل العام 2003) عاملاً هاماً في تكريس الانقسام المجتمعي، وفي دفع الطرف المهمش إلى الالتصاق بالرواية غير الرسمية، وبما يقوي قيم الهامش المناقضة لقيم المركز. أما محاولة الحكومات العراقية (بعد العام 2003) للعثور على رواية عراقية موحدة للتاريخ، فقد باءت بالفشل (حتى الآن) بسبب حدة الانقسام الاجتماعي، والتنافس الشرس على السلطة والثروة. في حين نجح الدين بما ينطوي عليه من قدرة على التعبئة وتمثيل الهويات، ويعبئ أعداد كبيرة من الشباب في العراق (كما في عموم المنطقة العربية) وفق أيديولوجيا للخلاص، ونظاماً للمعنى والهوية، بدا مسايراً للمزاج الثقافي السائد.

غير أن دينامية المؤسسة الدينية في العراق لم تنجح في تطوير استجابة اجتماعية داعمة للهوية الوطنية، بل أدت (على العكس من ذلك) إلى تأجيج صراع السرديات التاريخية، والاحتماء بالهويات المذهبية والطائفية واستخدام تلك الهويات في الصراع على السلطة.

وفي خضم هذا كله سيبقى شباب العراق خاضعين لتيارات متناقضة في عملية التنشئة، خاصة وأن الدولة العراقية (التي ينظر إليها على أنها التجسيد الوحيد لوجود العراق كوطن)، لازالت عاجزة عن بناء مشروعها الخاص، ولازالت خاضعة لتيارات متصارعة وتفكيكية تضعف قدرتها على إنضاج هوية وطنية استيعابية ومنفتحة.

3 ـ ضعف أو انعدام البنى التحتية للتواصل. وأهم صفات تعزيز الهوية الوطنية على حساب الهويات الفرعية هي السعي لأن تكون كثافة الاتصالات العابرة للجماعات الفرعية أكبر من كثافة الاتصالات داخل تلك الجماعات. أن التواصل بيسر يساعد على تكثيف التواصل خارج الجماعات المحلية، وفي تطوير العلاقات البراغماتية غير التقليدية الضرورية لبناء مجتمع مدني حديث، وتقوية الإحساس بالانتماء إلى ذات الفضاء الوطني.

لقد حقق التغيير الذي حدث في العراق (في العام 2003)، طفرة مماثلة في

وسائل الأعلام الجماهيرية. وتعزيز الثقافة السياسية والاجتماعية للشباب، وجعلهم أكثر إدراكاً للتنوع وتعددية الأفكار والرؤى.

## رابعاً: الاستبعاد عن طريق تقييد آليات الحوار والمشاركة المجتمعية في المرحلة الانتقالية

أن المراحل الانتقالية تحتاج إلى قدر كبير من الضبط المؤسسي. وتجاهل دور الشباب في هذا الصدد يمكن أن يفضي إلى تحول شرائح عديدة منهم من وضعهم الساكن (أو المدجّن) حاليا، إلى انتهاج سلوكيات عنيفة للاحتجاج على الوضع القائم. أن أوضاعاً كهذه تزيد من صعوبة الحوار المجتمعي بين مختلف التيارات والقوى السياسية والاجتماعية، التي يشكل الشباب جزءا ً أساسياً منها، وذلك بغض النظر عن فاعلية دورهم فيها. ولن يؤدي ذلك إلى نزاع مسلح يكون الشباب مصدر تغذيته الرئيس فقط، وإنما سيعطل تماماً أية إمكانية للتوصل إلى رؤى تنموية في المجالات كافة.

**«المؤسسات الانتقالية» التي يفترض أن تكون ضابطة وموجهة للانتقال نحو أوضاع اقتصادية واجتماعية أكثر رقيّاً، تحولت إلى ميادين للتنافس الانتخابي التقليدي، والى منابر للسجال الأيديولوجي.**

أن حصر الاهتمام بالشأن السياسي والقانوني والدستوري وإهمال القضايا الاقتصادية والاجتماعية، قد أفضى بالضرورة إلى مقاربة مشوهة للشأن المؤسسي ذاته. و«المؤسسات الانتقالية» التي يفترض أن تكون ضابطة وموجهة للانتقال نحو أوضاع اقتصادية واجتماعية أكثر رقيّاً، تحولت إلى ميادين للتنافس الانتخابي التقليدي، والى منابر للسجال الأيديولوجي.

لهذا جسدت «المؤسسات الانتقالية العراقية الجديدة تلك «الانقسامات العمودية القديمة» في المجتمع العراقي، وأدى ذلك إلى تنامي أحساس الكثير من الفئات الاجتماعية (والشباب منها على وجه الخصوص) بالتهميش والاستبعاد، وغياب الدور في عملية اتخاذ القرار، وضعف التأثير على عملية التحول برمتها. والخطير في الأمر هو تشكل أدراك معين لدى الشباب مفاده أن استبعادهم وتهميشهم هو فعل متعمد ومقصود. فمنعهم من المشاركة في صياغة سياسات وتوجهات المرحلة الانتقالية (كحاضر)، سيجعل وجهتها النهائية في غير صالحهم (كمستقبل). وأن إدارة عملية الانتقال بهذه الكيفية، سيكرس في المستقبل مصالح وأدوار القوى ذاتها

والمهيمنة الآن. وهذا يعني بالنسبة للشباب أن تكريس آليات استبعادهم الحالية، ستقود بالضرورة إلى تكريس استبعادهم في المستقبل أيضاً.

## خامساً: الشباب والعولمة وإشكالية التقليد والحداثة في العراق

إن الإشكالية الخاصة التي تفرزها العولمة في العراق، لم ترتبط مباشرة بالأشكال والتحديات والفرص التي يطرحها العالم المعاصر على شباب العراق (كما يحدث في بلدان متقدمة ونامية أخرى)، بل في إسهامها في دفع الشباب في العراق على صياغة وطرح أسئلة جديدة ذات صلة بوضعهم ودورهم وكيفية التعامل معهم، والمجتمع العراقي (عن طريق احتكاكه بمخرجات الحضارة الغربية الحديثة)، لم ينجح في استبدال منظومات القيم والأفكار والسلوكيات المجتمعية القديمة بأخرى جديدة. وأقصى ما استطاعت بعض شرائح هذا المجتمع فعله، ومنها «الطبقة الوسطى القديمة»، هو تحديث أو تشذيب بعض مظاهر هذا النظام القديم نسبياً دون تغييره جذرياً.

أن هذا «التحديث التابع» لعوامل الحث الأوربية، يجعل المجتمع يمتلك كافة مظاهر الحداثة الخارجية. أما البنى الداخلية لهذه المظاهر فستبقى متجذرة في القيم الأبوية وعلاقات القربى والعشيرة والطائفة والجماعة العرقية.

وعن طريق هذه التفاعلات وتداعياتها، وهو ما شكل بيئة غير مؤاتيه للاستقلال الذاتي للشباب. فالطابع الجماعي للتنظيم الاجتماعي وتهميش دور الفرد في النظام الأبوي المستحدث يعيق عملية تكوينهم كأفراد مستقلين ويؤخرها[4].

وحين يواجه الشباب في العراق تحديات الاختيار بين طرفي الصراع هذين، فإن فقدان الأمن الاجتماعي والاقتصادي سيحسم الاختيار لصالح العائلة والتقاليد والدين على حساب الدولة والسوق.

لهذا لم يكن للعولمة تأثير حاسم وإيجابي على الشباب «كفئة اجتماعية» لها قضاياها وموضوعاتها وطموحاتها وأولوياتها الخاصة بها، بل كان لها مثل هذا الدور فقط على الشباب «الأفراد» ضمن «فئة عمرية» معينة. ولأنها لا تحتوي على مضامين ثقافية واجتماعية مقبولة وصالحة لصياغة أطار مرجعي

(4) أديب نعمة، إشكاليات البحث في مجال الشباب، ورقة عمل في ورشة بيروت حول تقرير التنمية البشرية للشباب، بيروت 2012. ص16-17.

وقيمي بديل، فإن قيمها، وخلافاً لقيم الحداثة ـ تعطي عموماً «مفاعل تفكيكيةً في المجتمع، وتخلّف «استقطابية» (ناجمة عن التمييز بين من يمتلك، أو لا يمتلك ناصيتها) ضمن فئة الشباب ذاتها.

**العراق ظهور سلوكيات شبابية هي أكثر تشدداً وعنفاً وتطرفاً مما هي عليه أجيال الشباب في مراحل سابقة.**

ويتجسد هذا الانقسام والاستقطاب في العراق عن طريق ردود الأفعال العنيفة التي تظهرها شرائح الشباب الأكثر فقراً، تجاه تلك الأكثر غنى منها، لهذا نلحظ في العراق ظهور سلوكيات شبابية هي أكثر تشدداً وعنفاً وتطرفاً مما هي عليه أجيال الشباب في مراحل سابقة.

أن هذه المقاربة تقدم الدليل على أن المواقف من قضايا الشباب (حتى مواقف الشباب ذاتهم، وليس مواقف الكبار فقط) لا تتعلق بالأعمار، بل بمركب معقد من الأداء والمواقف والسلوكيات والخيارات السياسية والفكرية، والممارسات الفردية والجماعية، والتي تقرر في محصلتها أما تغيير الوضع القائم وأما الحفاظ عليه.

أن التجاهل، أو محاولة الالتفاف على هذه الإشكاليات، ومعطياتها، لن يساعد على فهم قضايا الشباب على نحو مجد وسليم، لا بالنسبة لهم ولا بالنسبة للمجتمع الذي يعيشون ويمارسون أدوارهم في إطاره، حاضراً ومستقبلاً. فإذا كان الشباب هم المستقبل... فكيف يمكن إطلاق استراتيجية شبابية في مجتمع لا يملك، حتى الآن مشروعاً استراتيجياً للمستقبل؟، أن هذه الإشكالية هي إشكالية عراقية بامتياز.

## المبحث الثاني
## الشباب وتحديات البنيّة الاقتصادية

### أولاً: الشباب وتحديات رسم السياسة الاقتصادية

لا تقف التحديات الاقتصادية التي تواجه المجتمع العراقي بمختلف فئاته (وبخاصة الشباب) عند محدودية التشغيل وخلق الوظائف مقارنة بحجم البطالة (المطلق)، أو ارتفاع وانخفاض معدلاتها (النسبية).

أن عملية صنع السياسة، في هذا الإطار يجب أن تتجاوز مقارباتها المبسّطة المعمول بها حالياً. وأن تحاول النفاذ من السطح (إذ لا يوجد في الأفق غير

استحداث الوظائف ورصد تخصيصاتها في الموازنة العامة للدولة) إلى حلول أكثر جدوى، تتجاوز ولو قليلاً، الفهم السائد لأزمة التشغيل والبطالة (إذ لا تقدم الحكومة، ومنظمات أخرى، للعاطلين غير «وجبات» التمكين النمطية، والتأهيل «الإجباري» لما يفترض أنه انخراط لاحق في سوق العمل، وبناء جزئي ومبتسر وشكلي للقدرات، وتمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة قصيرة الأجل، مُبدّدة للمال العام والجهد الخاص، ولا تستطيع توفير الحد الأدنى من متطلبات الحصول على دخل دائم، ولا تمتلك أدنى فرصة للاستدامة).

أن أكثر النشطين اقتصاديا أي الشباب، لا يعانون فقط من تضاؤل فرص التشغيل، التي تتناسب مع ثقلهم ودورهم ومكانتهم ضمن القوى العاملة الكلية، ولكنهم يعانون أيضاً من انخراطهم، وعلى نطاق يتسع باستمرار، في بيئة وقيم العمل غير اللائق (وما يرتبط بها من إحباط واغتراب وإهانة للكرامة البشرية). وكذلك أن عدداً لا بأس به من الشباب المتعلمين، تعليماً أوليّاً وعاليّاً، يعانون من الأقصاء عن الدور، وتهميش القدرة على الابتكار والقيادة، نظراً لكونهم مجرد «موظفين على الملاك الدائم» في مجالات عمل محدودة القيمة والأثر،

وعندما نُسقط العمل غير اللائق والتشغيل الناقص، فإن الخطورة لا تتجسد في معدل البطالة «الحقيقي»، بل في بنيّة هذا المعدل وأبعاده وتداعياته الحالية والمستقبلية السلبية. فالشباب في أطار هذه البنيّة أما عاطلون تماماً عن العمل، أو يمارسون عملاً غير لائق، أو يغطّون في نوم عميق على أرائك الريع النفطي، إذ لا إنتاجية، ولا تحقيق للذات، في دهاليز المؤسسات الحكومية. وأن جميع أشكال العمل هذه هي تجسيد لسلوكيات سلطويّة مبددة للموارد المادية والبشرية، تقوم فيها الدولة الريعية بدفع «إعانات بطالة» شهرية، ولكنها باهظة التكلفة إلى نسبة ضئيلة من العاطلين الشباب، لتقوم عن طريق ذلك بتحويلهم إلى موظفين مقنّعين، وأشباح لا ضرورة لهم ولا إنتاجية ولا منفعة، ولا يعملون فعلاً أكثر من 16 ـ 26 دقيقة في اليوم (كمتوسط).

**فالشباب في أطار هذه البنيّة أما عاطلون تماماً عن العمل، أو يمارسون عملاً غير لائق، أو يغطّون في نوم عميق على أرائك الريع النفطي.**

ولا تنبثق السياسات المصممة لمواجهة هذه التحديات (طويلة الأجل)، ولا سياسات حل «أو تعليق» المشاكل (قصيرة الأجل) من الفراغ. وعلى

المهتمين بالشأن التنموي في العراق أن يعملوا على إعادة تعريف وتوصيف مفاهيم أساسية لفئة مجتمعية كبيرة في عددها، وهائلة في تأثيرها.

لقد نجح نموذج الدولة في البلدان المتخلفة في استثمار تسقيط الحقوق بالتقادم، لتحويل أغلب «الحقوق الإنسانية» إلى «مطالب فئوية». ومن هذا المنطلق تحول «الحق في العمل» إلى «مطلب للتشغيل». وسرعان ما أصبح هذا المطلب هو الشغل الشاغل للجميع (أي الدولة والمواطن والمجتمع الدولي على حد سواء). والخطير في هذه المقاربة، هو أن «البطالة» قد نجحت في اختزال مشاكل الشباب كلها إلى «مشكلة توظيف». وبهذا تم «تقزيم» الموضوعات والسياسات المعنية بقضايا الشباب وحرفها عن مساراتها، عن طريق وضعها في خدمة هدف نهائي هو «خلق الوظائف».

أن الشباب بحاجة ماسّة لإعادة تعريفهم بحقوقهم من منظور مختلف. وهذا المنظور يتيح للشاب رفض الحق في التعليم، إذا كان هذا التعليم لا يتيح له أيّة فرصة توظيف في سوق العمل. ورفض التوظيف إذا كان هذا التوظيف عقيماً وغير منتج. ورفض العمل إذا كان هذا العمل غير لائق بالبشر. ورفض السياسات إذا كانت قاصرة و"شعبويّة» وآنيّة ومحدودة الأثر وغير ضامنة للاستدامة.

## ثانياً: الشباب والمجتمع والدولة الريعية في العراق: إشكاليات خاصة

تتحدد إشكاليات الشباب في العراق عن طريق ارتباطها بعاملين أساسيين:

**الأول**: هو التحول من المجتمع التقليدي إلى مجتمع الحداثة.

**الثاني**: التحولات التي فرضتها العولمة وتداعياتها على الشباب وسلوكياتهم وثقافتهم وقيمهم، ومن ثم على قضاياهم المختلفة.

غير أن هذه التحولات ليس لها التداعيات ولا الصيرورات ذاتها في جميع البلدان. فبفضل الريع النفطي وما أفرزه من سلوك سياسي واقتصادي وقيمي، (على وفق ميكانزماته الخاصة به)، لم يتحقق في العراق ذلك الانتقال من الاقتصاد التقليدي القائم على الزراعة إلى اقتصاد ومجتمع صناعي متمحور حول قيم العمل والإنتاج. ولم تحدث تغيرات جوهرية في

بنية العائلة والمؤسسات والقيم والعلاقات الاجتماعية. ولم يبرز الفرد ـ المواطن ـ الإنسان باعتباره قيمة قائمة بذاتها. ولم تقم بين هذا الفرد وبين الدولة والمجتمع علاقته مباشرة يحكمها الدستور والقانون والانتماء الطوعي. أن نشوء الفرد بهذا المعنى لم يتحقق في العراق حتى الآن لأسباب شتى. فالهجرة الواسعة (من الريف إلى المدن) لم تكن مرتبطة باشتراطات عملية الانتقال من اقتصاد تقليدي (في الريف بشكل خاص) إلى اقتصاد صناعي (في المدن). فغالبية سكان المدن العراقية حالياً هم من سكان الأرياف الذين هاجروا نتيجة الأوضاع المرتبطة باقتصاد زراعي متخلف، وعلاقات إقطاعية بالية تقوم على الاستغلال والقهر، الذي وصل أحياناً إلى حدود العبودية، (إذ يتحول المزارعون إلى مجرد أقنان مرتبطين بالأرض)، وحيث لا يكون ثمة مجال للإفلات من نمط الإنتاج المتخلف هذا إلا بالهجرة إلى المدن. وفي هذه الحالة لا يترتب على الانتقال من الريف إلى المدن أي تحول حقيقي وملموس في القيم المجتمعية. فالمدينة (التي تسود فيها الأنشطة التجارية والخدمية بشكل رئيس)، ستتحول إلى حاضنة لقيم تقليدية ـ ريفية يعززها هؤلاء المهاجرون داخل المجتمع المديني، بحيث يعملون وبوتائر متسارعة، وبفعل ثقلهم السكاني المتنامي على «ترّيف المدن» التي هاجروا اليها، ولاحقاً «ترييف السلطة» التي تجد في المدن ركيزتها الأساسية، والى حيث تتحكم مخرجات هذه العملية بمعادلة القوة والثروة في البلد بأسره.

**لم يكن نموذج دولة الرعاية في العراق مقترناً أو منتجاً لقيم العدالة والتضامن الاجتماعي والمواطنة والتشغيل الكامل والدخل الدائم.**

ولم تتغير هذه المعادلة في العراق بعد العام 2003. وما تحقق ليس أكثر من نمط هجين للتحول تتعايش فيه أنماط القيم والسلوك التقليدية، مع أفضل تقنيات العولمة، وآخر صيحة في مخرجات تكنولوجيا المعلومات المرتبطة بها.

كذلك لم يكن نموذج دولة الرعاية في العراق مقترناً أو منتجاً لقيم العدالة والتضامن الاجتماعي والمواطنة والتشغيل الكامل والدخل الدائم، وبما يؤدي إلى تحقيق جوهر «التحديث» أو «الحداثة» للدولة والمجتمع على حد سواء. ولم تنجح هذه الدولة أيضاً في تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ضمن سياسات التنمية التي اعتمدتها منذ أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، بسبب ظروف تكوينها الخاصة من جهة، وطبيعة الفائض

الاقتصادي، وأنماط السلطة والسلوك والإدارة المرتبطة به من جهة أخرى.

والمفارقة ذات الصلة بهذا الموضوع في العراق، أن الانقسام والاستقطاب الاجتماعي سيبقى قائماً سواء تفككت دولة الرعاية أم لا. فالدولة ـ السلطة في العراق (وليس الدولة ـ الأمة)، هي دولة مستقلة عن المجتمع ومترفعة عليه (بسبب طبيعة الفائض الاقتصادي الذي تتحكم هي وحدها به). وحين تفشل هذه الدولة ـ السلطة في أداء مهامها الاقتصادية والاجتماعية (بسبب الانقسام السياسي) فإن ذلك سيقود ذلك بالضرورة إلى اتساع نطاق الحرمان والفقر والاستقطاب الطائفي والعرقي وانهيار منظومات السلم الأهلي. وسيكون «العراقي» الذي لم تتشكل ملامح هويته ـ مواطنته بعد هو الخاسر الأكبر في ظل هذا الوضع.

وبينما لم يفضِ التغيير بعد العام 2003، والانفتاح على العالم وانهيار النظام الشمولي، والشروع في عملية إصلاح اقتصادي تشكل نقطة البداية في بناء «الاقتصاد الحديث» إلى تفكيك فكرة دولة الرعاية، إلا أن الكثير من أنظمة الضبط والاندماج الاجتماعي (التي كانت سائدة في المجتمع بدرجة أو بأخرى ولسبب أو لآخر) قد أنهارت، أو تآكلت بسرعة غير عادية، وخلفّت ما يشبه الصدمة أو الزلزال الذي قوّض كل الأسس، ولكنه تركَ منظومات القيم والسلوك التقليدية (ما قبل الحداثية) شاخصة وفاعلة في ما يفترض أنه «الدولة الجديدة» و«المجتمع الجديد».

ولهذا لم يتح هذا الانتقال (الذي تم من الخارج أساساً وليس بفعل ديناميات داخلية ـ محلية) فرصاً إضافية أمام الشباب. وسرعان ما أدرك هؤلاء حقيقة مفادها أنهم عالقون في «مرحلة انتقالية» طويلة الأمد لم تحسم وجهتها بعد.

ووسط هذا الالتباس المجتمعي بدأ الشباب بالعمل على صياغة أسئلتهم حول حقيقة وضعهم وأدوارهم الحالية والمستقبلية. وهي أسئلة يكتنفها في الغالب الالتباس وعدم الوضوح والافتقار إلى دالة محددة للهدف بالضرورة. أنها في جميع الأحوال أسئلة المجتمع والدولة والمواطنة التي لم تحسم بعد على مستوى العراق كله، بمختلف فئاته وشرائحه وطبقاته الاجتماعية، ومشروع دولته الذي ينتظر بدوره إعادة تشكيله وتحديده من جديد.

ووسط هذا كله بدأت بالتشكل داخل رحم دولة الرعاية ـ الريعية الهشة في

العراق، «طبقة وسطى جديدة» تتطفل على الريع وتتوسد بنية الفساد المتفشية في جميع المجالات. وهذه الطبقة أو الفئة الاجتماعية الصاعدة نتيجة «حراك اجتماعي» زائف وسريع ومنفلت لم تعد (بحكم وظيفتها التقليدية)، تحمل أفكاراً تحديثية أو مشروع مجتمعي عام، ولا تبحث عن حلول فئوية (أو فردية) لمشاكل المجتمع الذي تعيش وتعمل وتنمو أدوارها ومكانتها في أطاره. أن كونها «طبقة وسطى» هو مجرد مرحلة قصيرة الأجل، سرعان ما تلتحق بعدها (هذه الطبقة) بالطبقة العليا في المجتمع، لتتحول من عامل للتقريب والدمج بين الفئات المجتمعية المختلفة، ومن ممارسة دورها المفترض كموازن سياسي واقتصادي بين هذه الفئات، إلى عامل للإقصاء والاستقطاب وتعميق مشاعر الإحباط والغضب والعنف الناجم عن انعدام العدالة وتكافؤ الفرص[5].

(5) احمد ابريهي، ورقة خلفية للتقرير الوطني للتنمية البشرية 2014).

وعندما حاولت شرائح من الشباب الانتظام في أطر مهنية ونقابية وسياسية ومحلية خاصة بهم، اخترقت القوى والأحزاب السياسية والاجتماعية المتنفذة هذه الأطر بسهولة، وحولتها إلى مؤسسات ومنظمات تخدم أهدافها ومصالحها، وليس مصالح الشباب المنتمين لها والعاملين ضمنها.

## ثالثاً: الشباب والتحول في التركيب العمري والديموغرافي للسكان

تشير العلاقة بين السكان والتنمية إلى أن النمو السكاني، قد يكون محفزاً لمعدل النمو الاقتصادي والاجتماعي، عندما يترافق مع تغيرات في التركيب النوعي للسكان باتجاه زيادة الأهمية للفئات القادرة على العمل، أو ألا تقل نسبة السكان الناشطين اقتصادياً عن النصف.

**الشباب في الفئة العمرية 15 ـ 29 في العراق ما نسبته 28٪ من إجمالي عدد السكان (تقديرات عام 2006). وهذا يعني وجود ثمانية ملايين شاب، وهو عدد يعادل سكان العراق عام 1965.**

ويشكل الشباب في الفئة العمرية 15 ـ 29 في العراق ما نسبته 28% من إجمالي عدد السكان (تقديرات عام 2006). وهذا يعني وجود ثمانية ملايين شاب، وهو عدد يعادل سكان العراق عام 1965.

وتشير التقديرات إلى أن وسيط العمر يجعل المجتمع العراقي مجتمعاً يافعاً حتى عام 2010، ليصبح منذ عام 2015 مجتمعاً ذا عمر وسط نتيجة زيادة نسبة السكان في عمر

الشباب. إذ يتوقع زيادة عددهم خلال العقدين القادمين وفي الفئة العمرية (15 ـ 29) سنة إلى 8,6 مليون عام 2025.

وبهذا يكون سكان العراق (كونه يمر بمرحلة الهِبَة الديموغرافية) أقرب إلى سن الشباب. فالسكان دون الخامسة عشرة يشكلون أكثر من 40% من السكان. والشباب بعمر 15 ـ 24 سنة يشكلون حوالي 20% من السكان. ومن ثم فإن 60% من السكان هم دون سن الخامسة والعشرين، في مقابل 54% في البلدان العربية و48% في البلدان النامية.

وهذا يعني أن أطفال العراق وشبابه يزيدون على نحو غير مسبوق. فهناك 5,1 مليون طفل و6 مليون شاب عام 2010، يتوقع أن يرتفع عددهم إلى 6,7 و9,6 مليون على التوالي عام 2025 والى 8,9 و14,9 مليون على التوالي عام 2050[6].

(6) وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية. تحليل الوضع السكاني في العراق / 2012).

أن الاهتمام بقضايا الشباب يكتسب أهميته القصوى استناداً إلى معطيات هذه النافذة الديموغرافية. فهي تشكل مجرد فرصة وإمكانية مفتوحة أمام التنمية والتطور في العراق أن كانت مشروطة باستجابة إيجابية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية بالبلد.

أن هدر الإمكانيات والفرص المرتبطة بالشباب في العراق يتجسد في مؤشرات عدة، أهمها ما يأتي[7]:

(7) المصدر نفسه.

تبلغ نسبة العاملين بأجر 66% من إجمالي الأفراد النشطين اقتصادياً. إلا أنها تنخفض في الفئة العمرية الشابة إلى حوالي 40%. وتصل بين الإناث الشابات إلى 7% فقط. ويوظف القطاع العام حوالي ثلث القوة العاملة النشطة اقتصادياً، إلا أنه لا يوظف سوى 4% من الشباب.

1 ـ يعمل 72% من الأفراد بعمر 10 ـ 30 سنة في القطاع الخاص، بينما يعمل 28% في القطاع العام. وأن 52% من الشباب في ذات الفئة العمرية يعملون في مجالي الخدمات والزراعة، وهما النشاطان اللذان يتأثران بعمالة الشباب. بينما يعمل 19% منهم (90% بالنسبة للذكور) كموظفين تنفيذيين، و10% منهم فقط في نشاط الإنتاج.

2 ـ يبلغ معدل السكان غير النشطين اقتصادياً 42% في الفئة العمرية الشابة

15 ـ 24 سنة وهو مرتفع جداً بين الإناث (71% مقابل 16% للذكور). وتعد هذه المعدلات مرتفعة بالمقاييس العالمية.

3 ـ أن 8، 16% من الشباب بعمر (18 ـ 30) سنة يميلون للهجرة خارج العراق (18% منهم من سكان المراكز الحضرية و13% من سكان الأرياف و2,5% منهم من الذكور و11,6% من الإناث)، وتتباين أسباب الهجرة (بالنسبة للأفراد الذين قاموا بإجراءات الهجرة) بين العمل 33% والهروب 26% والحصول على اللجوء 15% والدراسة 9%. إضافة إلى أسباب أخرى 14% والزواج 3%.

## رابعاً: الشباب في العراق وإشكالية الدور في المرحلة الانتقالية

أن عدم وضوح دور الدولة والقطاع الخاص في المرحلة الانتقالية، ونشوء شراكة من نوع خاص تجمع بين رأسمالية الدولة المالية، والقطاع الخاص المالي (المرتبط والمستفيد من السلوك الريعي لهذه الدولة) يشكل في جميع الأحوال عائقاً بإزاء تنامي الدور الاقتصادي للشباب، فمجالات عمل الشباب تقع تماماً خارج دائرة الشراكة أعلاه. أن المشروعات الصغيرة والخدمات غير المالية، وجميع أوجه النشاط الحقيقي القائمة على المبادرة (وهي مجالات العمل المفضلة للشباب في العراق حالياً)، تقع كلها خارج أطار العلاقة التشاركية بين الدولة والقطاع الخاص المشار اليها أعلاه. وربما كان هذا أحد أسباب «تغريب» الشباب اقتصادياً في بلدهم، وتحويلهم إلى وسطاء هامشيين في سوقهم الوطنية، وتضاؤل حصتهم من الفائض الاقتصادي وحرمانهم من الحصول على فرص حقيقية لبناء التراكم الرأسمالي الكافي والضروري، ليكونوا عنصر الاستقرار والتوازن والسلام في هذا البلد، بدلاً من الخيارات الضارة والسلبية التي يفرضها سلوك الدولة والمجتمع عليهم الآن.

ومع التسليم بأن البعد الاقتصادي هو المحدد الرئيس لدور الشباب في المجتمع، فإن علاقة الشباب بالسوق أو بوسائل الإنتاج لا تزال ملتبسة. والسبب في ذلك هو عدم وضوح والتباس موقف الدولة ذاتها بصدد دورها، ودور الأنشطة الخاصة في الاقتصاد. وكلما طالت مرحلة عدم اليقين هذه، كلما بقيت الأنشطة الاقتصادية للشباب موّزَعة بين الدولة كخالقة للوظائف وبين السوق كخالق للثروة والمكانة وقوة الدور.

وهذا هو ما يعيق تحول الشباب إلى قوة اقتصادية وسياسية، انطلاقاً من كونهم فاعلين اقتصاديين ضمن فئة اجتماعية محددة وذات مصالح تستحق العمل من أجلها، وقابلة للدفاع عنها في ذات الوقت.

أن الشباب يقومون بدورهم في السوق سواء أكانت سوق رسمية أو سوق غير رسمية. ولكن لا يمكن للشباب أن يكونوا منتجين أو مؤمنين بقيم الإنتاج والكفاءة التنافسية، في اقتصاد ريعي يفتقر إلى المؤسسية والتنظيم ووضوح السياسات، ويخضع لكم هائل من الضغوط (الداخلية والخارجية) الناجمة عن الانقسام السياسي (بدرجة أساسية).

أن الإشكالية التي يواجهها الشباب في العراق (في المجال الاقتصادي)، لا ترتبط بالإنتاج والسوق، بل من عدم الأدراك السياسي لقدرتهم على أحداث التغيير (والتحول) المطلوب والانتقاص من إمكاناتهم وقدراتهم بهذا الصدد.

أن الإصرار على «توزيع الريع» يجعل الدولة الريعية مترفعة عن الدور الاقتصادي للشباب (كما غيرهم). وأنها عن طريق آليات هذا التوزيع تعمل على تحييدهم سياسياً، أن لم تنجح في دمجهم في منظوماتها الريعية. وبهذا يتم تجريد الشباب من إمكاناتهم الفعلية، وقدرتهم الحقيقية على أحداث التغيير، عن طريق دفعهم للعمل في أنشطة غير قابلة للاستدامة وغير محميّة ومكرسّة للسلوك الطفيلي، وعاجزة عن تعظيم فائضها الاقتصادي الخاص بها في نهاية المطاف.

## خامساً: الشباب وإخفاقات عملية التنمية الاقتصادية في العراق

أن طريق التنمية يبدأ بالسياسة بنمط الحكم وبطبيعة المؤسسات السائدة التي تمارس دوراً رئيساً في تشكيل النموذج الاقتصادي وتحديد.

وحين يكون نمط الحكم أو السلوك السياسي مُعطّلاً لعملية التنمية، فإن تداعيات هذا الإخفاق التنموي ستنعكس أولاً على الشباب (بسبب ثقلهم الديموغرافي)، وسيتجسد ذلك في ارتفاع معدل بطالتهم أو في تشغيلهم في أعمال غير لائقة، ومن ثم في تهميشهم واستبعادهم اجتماعياً وسياسياً.

أن بطالة الشباب (وبالتالي فقرهم) هو بمثابة قيد كبير على حريتهم السياسية.

وهذه الحرية بالذات هي التي تتيح لهم المشاركة في صياغة وبناء الخيارات والنماذج الاقتصادية.

وهنا لا يعود مطلب العدالة الاجتماعية همّا سياسياً، بل اقتصادياً وتصبح بطالة الشباب دافعاً أساسياً للقيام بتحركات راديكالية أو بالمساهمة فيها أو دعمها.

لهذا فإن إدراك الشباب لضرورة مشاركتهم فيما سمي بـ حركات «الربيع العربي»، كان يدور في أطار مفاده: أن أي تغيير في البنى السياسية والمؤسسية القائمة (أن حدث)، سيؤدي إلى تغييرات في نمط وفلسفة التنمية وفي خياراتها ونماذجها وأهدافها، وأن دورهم سيكون أكبر وأكثر فاعلية فيما لو قادوا هُم بأنفسهم حركة التغيير هذه.

ويساعد نمط الإدارة الاقتصادية والسياسية القائم في العراق حالياً على تعزيز هذا النمط من التفكير بين الشباب في العراق (بما في ذلك غير المتعلمين منهم). فهؤلاء جميعاً أصبحوا مدركين للحقائق والمعطيات الآتية:

1 ـ ضعف أو عدم استقرار المؤسسات الذي يضعف الاستفادة من الإمكانات البشرية للشباب كونهم مكون أساسي في التنمية.

2 ـ وجود استقطاب داخلي حاد بين الفئات المجتمعية، مما يجعل عملية بناء التحالفات من أجل التنمية عملية صعبة للغاية.

3 ـ هناك طغيان للشأن السياسي والأمني (العسكري)، مما يعطّل العمل التنموي، ويمنع تكوين رؤية متوازنة للأولويات.

4 ـ تبدو الدولة عاجزة عن إدارة الموارد الاقتصادية بكفاءة. وبالتالي غير قادرة على رعاية مشروع تنموي حقيقي.

5 ـ لا يوجد فاعلين اقتصاديين (عدا الدولة) في العراق.

وفي غمار هذه البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية المرتبكة والملتبسة، فقد تماهت أزمة إدارة الدولة مع «أزمة الشباب». وبقي هؤلاء ينتظرون من هذه «الدولة المأزومة» ذاتها حلّاً لمشاكلهم ومزيداً من التفهم لقضاياهم، التي أصبحت هي الأخرى (بمرور الوقت وضياع المزيد من الجهد والموارد) عصيّة على الحل.

## سادساً: الشباب والإصلاح الاقتصادي في العراق

أن تجربة العلاقة بين الدولة والمجتمع في العراق تتطلب إعادة نظر شاملة في مقاربات الإصلاح (على وفق التصورات والأدبيات الدولية في التنمية والعدالة والشفافية والحكم الصالح). وهذه العملية لا يمكن أن تتحقق إلا عندما يصبح من الممكن ولادة تيار عريض ومهيمن سياسياً، يتبنى القيم والضوابط التي تؤدي إلى التزام كافة مستويات النظام الاجتماعي (الفرد والعائلة ومؤسسات الدين والثقافة وصناعة الرأي العام وأجهزة الدولة)، بالحقوق والواجبات المتبادلة بوضوح تام وأيمان عميق.

لقد أضاع العراق فرصة لا تعوّض لأحداث إصلاحات جذرية في الاقتصاد، وإعادة هيكلة القطاع العام والشروع في ترسيخ قيم وأنماط سلوك اقتصادية واجتماعية بديلة لقيم وسلوك الدولة الريعية بعد العام 2003. وفاقم ضياع هذه الفرصة من وطأة الكلفة الاجتماعية (والسياسية) لعملية التنمية الشاملة والمطلوبة، بعد ذلك الهدر الهائل للموارد والمؤطّر في نموذج فاشل ومكلف للتنمية استمر لأكثر من ثلاثة عقود.

أن بطء وتلكؤ عملية الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد العام 2003، قد أعاد إنتاج نموذج التنمية الفاشل ذاته والموروث من الحقب السابقة. ومما يفاقم من سلبيات فشل هذا النموذج والأزمات المرتبطة به، هو غياب تلك المؤسسات التي أخذت على عاتقها إحداث وضمان نجاح عملية التحول في بلدان أخرى (ماليزيا البرازيل كوريا الجنوبية جنوب أفريقيا).

وإذا ما كانت فرص الشباب محدودة وصعبة في إحداث الإصلاح الاقتصادي، وإنجاز عملية التحول إلى اقتصاد السوق، فإن هناك فرصاً أخرى أكثر أهمية وتأثيراً في ممارسة الدور، يمكن للشباب أن يكونوا عنصراً أساسياً فيها، عن طريق المشاركة في عملية تهدف ليس إلى الإصلاح الاقتصادي فقط، بل إلى تحوّل الدولّة العراقية ذاتها من «دولة الريع» إلى «دولة الإنتاج».

## سابعاً: دور الشباب في عملية التحول من «دولة الريع» إلى «دولة الإنتاج»

أن التحديات التي تفرضها المنظومة الريعية على الشباب، يمكن أن تتحول

**التحديات التي تفرضها المنظومة الريعية على الشباب، يمكن أن تتحول إلى فرصة لا تعوّض ولا يمكن السماح بالتفريط بها.**

إلى فرصة لا تعوّض ولا يمكن السماح بالتفريط بها، من أجل ممارسة دور فعّال في إنجاز عملية التحوّل من دولة الريع القائمة حالياً، إلى دولة الإنتاج المنشودة.

ويحدد (عمر الرزّاز) سبعة عناصر يمكن عن طريقها التحول من دولة الريع إلى دولة الإنتاج والعدالة، يمكن لنا عن طريقها رصد دور محدد ومؤثر للشباب فيها. وهذه العناصر (أو المبادئ) هي[8]:

(8) عمر منيف الرزّاز، من الريع إلى الإنتاج. الطريق الصعب نحو عقد عربي جديد/ 2012).

إنجاز أو استكمال عملية التحوّل من الاستبداد إلى الممارسة الديموقراطية وفصل السلطات.

1 ـ التحول من سلطة الريع إلى حاكمية الثروة الوطنية والمال العام.

2 ـ التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي.

3 ـ التحول من التهميش إلى التشغيل.

4 ـ التحول من عنصر بشري «مُذعن» إلى عنصر بشري «خلّاق».

5 ـ التحول من «محاصصة الريع» إلى توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية.

6 ـ وفي حين يؤكد (الرزاز) على أن العنصر السابع في هذه العملية هو «التحول من التشرذم السياسي العربي إلى التكتل السيادي العربي»، فإن صياغتنا الخاصة لهذا المبدأ ستكون: التحول من حالة التشرذم السياسي ـ الأثني إلى التكتل السيادي ـ الوطني. وفي هذه الصيغة يمكن للشباب أن يكونوا فاعلين أساسيين في الشأن السياسي الوطني، فضلاً عن كونهم فاعلين أساسيين في الشأن الاقتصادي.

وفي حين لم ينجح الشباب في العراق في بلورة بدائل تنموية، لهذه الخيارات من شأنه أن يعيد إنتاج «النظم الغنائمية ـ الريعية»، تحت مسميات جديدة وأن يدفع المجتمع العراقي نحو دورة جديدة من التأزم والصراع[9].

(9) أديب نعمة، التحول من الدولة الغنائمية إلى الدولة المدنية الديموقراطية الحديثة، راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية .annd / 2012

## المبحث الرابع
## الشباب وتحديات البنية السياسية والمؤسسية

### أولاً: الشباب ومفاهيم المواطنة والمشاركة والأمة

أن علينا ونحن نعالج علاقة الشباب بالدولة والمشاركة السياسية والمواطنة،

أن نحاول فهم السياق الاجتماعي والمفهومي والقيمي الذي تتشكل فيه تلك العلاقة. فكلما كانت القيم التي يتشكل على أساسها سلوك وخطاب الدولة متجانسة مع تلك التي تتبناها الغالبية الاجتماعية، كلما كانت الهوية الوطنية أقوى وأكثر تماسكاً. وعلى العكس كلما تراجع الأجماع حول طبيعة وتعريف تلك القيم، وانعكس ذلك على سلوك الدولة (سواء عبر تغليبها لقيم وتصورات شريحة واحدة من الشرائح الاجتماعية، أو عبر فشلها في التعبير عن مشتركات تلك الشرائح المنقسمة، على أساس ثقافي)، كلما كانت الدولة ضعيفة وهشة وهويتها الوطنية غير راسخة. وثمة أسباب كثيرة للاعتقاد بأن العراق مازال ينتمي للصنف الثاني من الدول، وأن هذه الأزمة ستشكل أحد أكبر التحديات التي عليه أن يواجهها في السنوات المقبلة[10].

(10) حارث الكرعاوي. ورقة خلفية للتقرير الوطني للتنمية البشرية، مصدر سبق ذكره.

## ثانياً: الشباب والمواطنة

ترجح نصوص دستور العام 2005 والخطاب السياسي الرسمي في العراق مفهوم «المواطنة الليبرالية»، أي احترام الحقوق المدنية والسياسية للأفراد وحماية خياراتهم وحياتهم الخاصة، وضمان حريات التعبير والانتماء إلى المنظمات والأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات، في مقابل احترام الأفراد للقانون والالتزامات التي يفرضها هذا القانون تجاه الدولة.

ويعتقد البعض أن نهضة العراق وإعادة بناء الدولة فيه، تتطلب «مواطنة» ترسم للمواطن دوراً أوسع وأكثر ديناميكية. فهو صاحب رسالة وصانع لحاضر ومستقبل مجتمعه. ولم تحسم الغلبة لأي من المفهومين حتى الآن. وخلال السنوات الماضية أدى الانقسام وعدم الاستقرار السياسي والمجتمعي، إلى حصول استقطاب سياسي اجتماعي «فئوي» لتعظيم المكاسب المادية ومواقع التأثير في الدولة والمجتمع، مع سلبية واضحة تجاه «الكل» الاجتماعي ومصيره وما يواجهه من تحديات وفرص.

**أن نهضة العراق وإعادة بناء الدولة فيه، تتطلب «مواطنة» ترسم للمواطن دوراً أوسع وأكثر ديناميكية. فهو صاحب رسالة وصانع لحاضر ومستقبل مجتمعه.**

وفي نواة هذا الاستقطاب نمت الشخصية الانتهازية النفعية التي استحوذت على الجهاز البيروقراطي للدولة، وعلى الأحزاب والمنظمات وأنشطة الأعمال. ومع تشكل شخصية الاستقطاب العنفي هذه، ظهرت نماذج أخرى للشخصية تشترك في صفات الامتثال والتلقي والانقياد، الذي يصل إلى حد

انعدام الذات الفردية وانحسار روافد تكوينها وهيمنة ثقافة الكراهية والعنف عليها.

أن استمرار النزعة العدائية المتبادلة والميل إلى التشظي بين النخب الإدارية والسياسية والفكرية، التي تمسك بزمام السلطة حالياً سيجعل هذه النخب منخرطة في إعادة إنتاج الأزمة، وفي استدامة الانقسام وعدم الاستقرار. وسيحول دون تبلور نموذج لشخصية إيجابية من نوع مختلف تسمح بظهور «طبقة قائدة» في المجتمع العراقي الكبير، تأخذ على عاتقها رسم مستقبل أفضل للعراق.

**كانت إعاقة صيرورة العراق إلى «أمة»، تعادل في جوهرها نزع الشرعية عن «الدولة العراقية»، التي كان «المواطنون» العراقيون في انتظارٍ دائم لتشكيلها.**

والى هذه الحلقة المفرغة يمكن أن يُنسب الالتباس الذي يعاني منه الشباب تجاه مفاهيم الوطن، والمواطن والدولة، ونزاع الولاء بين الهويات الفرعية (التقسيمية) والهوية الوطنية (الجامعة).

## ثالثاً: الشباب والأمة والدولة

لقد عانى العراق من مأزق الفصل بين الأمة والدولة، لأن الأيديولوجيات التي سادت، بعد الولادة الحديثة للعراق السياسي، كانت تقوم على هذا الفصل. وظلت مفردة «الأمة» تدور حول محور القومية اللغوية والدين. لهذا كان الولاء المقدس هو للامة (بحسب تعريف تلك الأيديولوجيات لها)، وأن «الدولة الشرعية» هي الشكل السياسي الذي سوف تتخذه تلك الأمة. وهكذا كانت إعاقة صيرورة العراق إلى «أمة»، تعادل في جوهرها نزع الشرعية عن «الدولة العراقية»، التي كان «المواطنون» العراقيون في انتظارٍ دائم لتشكيلها. وقد أضعفت هذه المعادلة عملية التكوين السياسي الوطني للمجتمع العراقي بفئاته كافة.

أن الوجود الفعال للامة يتمثل في انتماء المواطنين إلى كيانها وليس لمجرد العضوية الرسمية فيها والشكل القانوني لها. وعند اشتداد الاستقطاب الطائفي ـ الاثني يتراجع الشعور بوحدة الانتماء إلى ثقافة وتاريخ محددين (بالمعنى السيكولوجي)، وتتعمق أزمة الفصل بين الدولة والأمة رغم ضخامة مشتركات التاريخ، ووقائع الحاضر. ومع دوام

**عند اشتداد الاستقطاب الطائفي ـ الاثني يتراجع الشعور بوحدة الانتماء إلى ثقافة وتاريخ محددين (بالمعنى السيكولوجي).**

السلم الأهلي يتم تخليق عناصر ثقافة وطنية جامعة وقناعات عميقة بوحدة المصالح والمصير المشترك تكون كافية لتبلور علاقة المواطن ـ الأمة[11].

(11) احمد ابريهي. ورقة خلفية للتقرير الوطني للتنمية البشرية، مصدر سبق ذكره.

## رابعاً: الشباب والمشاركة

أن مفردة «المشاركة» التي تناولتها أدبيات التنمية البشرية قد تحركت على مدى واسع من المرونة في التعريف الإجرائي. فعندما تقترب من اشتراطات العضوية الطبقية في المجتمع المعاصر فأنها تنصرف عملياً إلى التمكين من تلك العضوية عن طريق توفير التعليم والتدريب والخدمات الصحية، لضمان القدرة على العمل وكسب الدخل ومزاولة الدور السياسي، مضافاً إليها أحياناً سياسات للتشغيل وتسهيلات للتمتع بوقت الفراغ، ومنظمات مجتمع مدني لتعزيز إسهام الشباب في الشأن العام.

غير أن إجراءات وتدابير التمكين هذه نادراً ما تمنح الشباب ذلك النفوذ الكافي للتأثير فعلاً في الشأن العام. إذ يبقى الشباب في نظر المجتمع بحاجة إلى تصويب الكبار لأفكارهم وسلوكهم. لأن الكبار (بمعايير المؤسسات المرجعية التي ذكرناها سابقاً) يتميزون بالخبرة المكتسبة عن طريق الممارسة، والتي ترفد «الشخصية» بعناصر النمو وصولاً إلى الأهلية الكاملة.

وحين أفصح المجتمع العراقي عن أولوياته بعد التغيير الذي حدث في العام 2003، لم تتغير نظرة «المؤسسات المرجعية للكبار» تجاه الشباب. وفي خضم الصراعات الأثنية والمرجعية، والانقسام السياسي والمجتمعي (المغذي والمصاحب لها)، تمت إحاطة الشباب بأجواء من الفوضى، تعج بشعارات السباق المطلبي والمشاطرة والمغالبة مع كل ما ينطوي عليه ذلك من أهدار للطاقات والموارد، وما يرتبط بها من فرص حقيقية للإصلاح والتقدم. ولم تتمكن النخب الاجتماعية ـ السياسية في العراق من توظيف الاختلاف والتنوع لتحقيق وحدة المجتمع، وتأسيس نظام الدولة الحديثة. وبذلك أهدرت هذه النخب فرصاً لا تعوض لبناء النظام الأفضل بتفرعاته المختلفة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، والذي يمكن له القيام بوظيفتي الاستقرار والتغيير والجمع بين الوحدة والانسجام إلى جانب التنوع والاختلاف. وهذه البيئة هي جزء أساس في تشكيلات

**لم تتمكن النخب الاجتماعية ـ السياسية في العراق من توظيف الاختلاف والتنوع لتحقيق وحدة المجتمع، وتأسيس نظام الدولة الحديثة.**

الحلقة المفرغة، التي رعت وعززت الشخصية السلبية للشباب التي سبق لنا ذكر سماته[12].

(12) احمد ابريهي. ورقة خلفية للتقرير الوطني للتنمية البشرية، مصدر سبق ذكره.

كذلك أن تأثير الشباب في السياسات والقرارات المتعلقة بأوضاعهم وروابطهم المجتمعية، يتوقف على كيفية انخراطهم في المؤسسات والفعاليات الاجتماعية. وفي مجتمع ديمقراطي يستطيع الشباب اختيار الأشكال التنظيمية التي يرونها مناسبة لاحتياجاتهم، وأيضاً تلك التي تدعم جهودهم لخدمة أهدافهم. ويبدو أن تمكين الشباب بالقدرات هو بمثابة مقدمة ضرورية لنجاح السياسات. ولذلك فإن النظام الاقتصادي والاجتماعي الأمثل هو الذي يرتقي بالقدرات المكتسبة أجمالاً، ويستوعب القدرات الفردية عن طريق تنوع المهن والأدوار.

**النظام الاقتصادي والاجتماعي الأمثل هو الذي يرتقي بالقدرات المكتسبة أجمالاً، ويستوعب القدرات الفردية عن طريق تنوع المهن والأدوار.**

## خامساً: الشباب والفكر السياسي الطائفي

أن الفكر السياسي الطائفي هو فكر هويّاتي ومغلق، يصدر عن وجهة نظر تقسّم المجتمع بطريقة أفقيّة لا عمودية، بحيث تغدو الطوائف بمثابة بيئات متجانسة سياسياً وثقافياً ومصلحياً.

وفي وضعية كهذه يجري تنميط الأفراد ومصادرة خصوصياتهم وخياراتهم الفردية، كما يجري وضع الطوائف في مواجهة بعضها في أطار من العصبية والانغلاق بإزاء الآخر.

وخطورة الفكر السياسي الطائفي تكمن في إعاقته عملية الاندماج بين مكونات المجتمع المعني، وفي تفكيك علاقة الطوائف بمجتمعها والنظر اليها كـ «أقليات»[13].

(13) مؤسسة بيرتلسمان. مؤشر بيرتلسمان للتحول الديموقراطي 2008. مركز الخليج للأبحاث 2009.

ولان الانتماءات الدينية والمذهبية (والأثنية) لم تكن خياراً ذاتياً خالصاً لأي إنسان في بداياته الفكرية والسلوكية، ولكونها سابقة لمرحلة نضجه العقلي والمعرفي، فإن الفكر الطائفي (والصراعات المرتبطة به) ستكون زائفة، وظالمة، وعبثية، ومدَمـِرّة، وتنطوي على تلاعبات وتوظيفات لا تخدم إلّا أقلية معينة، هي الأقليّة التي تتحكم بالسلطة أو بالطائفة ذاتها. فالسلطة هي دائما سلطة أقليّة بمعنى أقليّة من الأفراد، وليس الجماعات الأثنيّة والدينية.

**الفكر الطائفي (والصراعات المرتبطة به) ستكون زائفة، وظالمة، وعبثية، ومدَمـِرّة، وتنطوي على تلاعبات وتوظيفات لا تخدم إلّا أقلية معينة.**

من هنا يمارس الفكر السياسي الطائفي دوره الحاسم في تفكيك الشباب كـ «فئة اجتماعية»، وتكريس تفتيتهم إلى هويات أثنية أو عرقية أو دينية، وبناء قاعدة مصالح جديدة لهم لا تنتمي إليهم، ولا يمكن أن تمنحهم السلطة الحقيقية المعبرة عن تطلعاتهم، باستثناء تلك المكاسب المادية الأنية التي تسمح السلطة الطائفية بتمريرها لهم.

أن توحيد «الفئة الشبابية» ووحدتها يتوقفان على فهم السياق الفكري، الذي تتصرف وتعمل وتحدد أولوياتها وترسم توجهاتها في أطاره. ودون ذلك لن تتمكن هذه الفئة من تأسيس علائق إيجابية مع الآخر (أو مع شرائح شبابية داخل الفئة ذاتها)، تقوم على التسامح والتفهم والقبول والاعتراف.

## الاستنتاجات

1 ـ أن «الشباب» في العراق لا يزال مجرد «مرحلة» محددة بعمر معين. وتم اختزالها إلى «فئة عمرية»، لم تتحول إلى ظاهرة اجتماعية» ضاغطة ومؤثرة بعد. وترتبط هذه الصيرورة «الانتكاسية» للدور والوظيفة، بثقافة المجتمع العراقي وتداعيات القيم السائدة فيه.

2 ـ يتعرض الشباب في العراق لاستبعاد متعدد الأبعاد. فهُم يعانون من الفقر والبطالة والممارسات التمييزية. وأفضى ذلك إلى عدم ثقتهم بما تتيحه بعض الممارسات الديموقراطية من فرص وإمكانات للمشاركة والتمكين.

3 ـ يخضع شباب العراق لتيارات متناقضة في عملية التنشئة، خاصة وأن الدولة العراقية لازالت عاجزة عن بناء مشروعها الخاص، ولازالت خاضعة لتيارات متصارعة وتفكيكية تضعف قدرتها على إنضاج هوية وطنية استيعابية ومنفتحة.

4 ـ جسدت «المؤسسات الانتقالية العراقية بعد العام 2003، تلك «الانقسامات العمودية القديمة» في المجتمع العراقي. وأدى ذلك إلى تنامي أحساس الشباب بالتهميش والاستبعاد، وغياب الدور في عملية اتخاذ القرار، وضعف التأثير على عملية التحول برمتها. كما تشكّل لدى الشباب ادراكٌ مفاده أن استبعادهم وتهميشهم هو فعل متعمد ومقصود.

5 ـ أن أهم أشكال الاستبعاد والتهميش بالنسبة للشباب، مرتبط بوضعهم

الاقتصادي ـ المعيشي. وإذا كانت البطالة هي سبب ونتيجة لقصور التمكين، فإن الفقر الناتج عنها أصبح تجسيداً للتفاوت وعدم المساواة. وأصبح عدم المساواة مشكلة قائمة بذاتها في العراق الريعي.

6 ـ يعد البعد الاقتصادي هو المحدد الرئيس لدور الشباب في المجتمع، وعلاقتهم بالسوق أو بوسائل الإنتاج لا تزال ملتبسة. بسبب عدم وضوح والتباس موقف الدولة ذاتها بصدد دورها، ودور الأنشطة الخاصة في الاقتصاد. وكلما طالت مرحلة عدم اليقين هذه، كلما بقيت الأنشطة الاقتصادية للشباب موّزَعة بين الدولة كخالقة للوظائف، وبين السوق كخالق للثروة والمكانة وقوة الدور. مما يعيق تحول الشباب إلى قوة اقتصادية وسياسية.

7 ـ أن هناك قصوراً واضحاً في فهم شباب العراق للاستدامة، ولصلتها بقضاياهم الأساسية. فمعظم المفردات التي تتضمنها مطالب الشباب حالياً، تتجه إلى تعظيم الأنفاق الاستهلاكي (التشغيلي)، وتشكل هدراً غير مبرر للموارد المالية والمادية.

8 ـ يتركز الاهتمام بمشاركة الشباب على السياسة ويختزلها في نطاق ضيق ويغفل القيمة التي تنطوي عليها ممارسة الحياة بمعناها الواسع.

9 ـ يمارس الفكر السياسي الطائفي دوره الحاسم في تفكيك الشباب كـ «فئة اجتماعية»، وتكريس تفتيتهم إلى هويات أثنية أو عرقية أو دينية، وبناء قاعدة مصالح جديدة لهم لا تنتمي إليهم.

لهذا لم يتمكن الشباب من رسم وصياغة الأولويات المحدِّدة لأهداف وطبيعة هذا الدور، بل اندمجوا كـ" فئة عمرية»، وتماهوا ضمن المجتمع العراقي الكبير، بكل انقساماته وصراعاته وولاءاته، ولم يتمكنوا من صياغة دورهم الخاص بهم، ضمن هذه العملي. وقد مارست الدولة العراقية (بكافة مؤسساتها) دورها السلبي في صياغة، وتحديد نطاق هذا الدور، والعمل على ترسيخه، واستدامته. . مما يعمل على تعطيل قدرات وإمكانات الشباب على التغيير، أو المشاركة الفاعلة في أي عملية حقيقية للتأسيس أو الشروع بعملية تنمية بشرية فاعلة في العراق.